وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 14 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

أسواق النفط تفتتح بقوة الطلب مع خفض إمدادات أكبر ثلاثة مصدرين

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين منتعشة بقوة الطلب مع خفض إمدادات أكبر ثلاث دول مصدرة للخام، وهي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا، ما دفع أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الماضي لتسجيل أطول سلسلة من المكاسب منذ منتصف عام 2022، إذ استقر خام برنت عند 86.81 دولارا للبرميل، وخام غرب تكساس الوسيط عند 83.19 دولارا، وعلى أساس أسبوعي ارتفع كل من معياري الخام حوالي 0.5 ٪.

وتعززت ارتفاعات النفط بعد أن قالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة إن الطلب العالمي على النفط وصل إلى مستويات قياسية في يونيو ومن المتوقع أن يصل إلى الذروة مرة أخرى في أغسطس، محذرة من أن زيادات الأسعار قد تلوح في الأفق مع تباطؤ الإنتاج من الموردين الرئيسيين مثل المملكة العربية السعودية التي تقلص العرض.

وقالت وكالة الطاقة الدولية: إن الطلب العالمي على النفط سجل رقما قياسيا قدره 103 ملايين برميل يوميا في يونيو. وقالت الوكالة إن الطلب قد يرتفع أكثر في أغسطس ومن المتوقع أن يصل الطلب لعام 2023 ككل إلى 102.2 مليون برميل يوميا، وقالت الوكالة إن الرقم، وهو زيادة بنحو 2.2 مليون برميل يوميا عن العام السابق، سيمثل أعلى مستوى سنوي على الإطلاق.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الصين مسؤولة عن نصيب الأسد من هذا النمو، حيث تمثل أكثر من 70 ٪ من الارتفاع، مضيفة أن الطلب هناك كان «أقوى من المتوقع» ووصل إلى مستويات قياسية جديدة «على الرغم من المخاوف المستمرة بشأن صحة الاقتصاد»، وقالت إن السفر الجوي القوي في الصيف وزيادة استخدام النفط في توليد الطاقة ساهما أيضًا في زيادة الطلب.

واستمرت توقعات وكالة الطاقة الدولية، في نمو الطلب على النفط في عام 2024، ولكنه أبطأ، مشيرة إلى «الظروف الاقتصادية الباهتة»، والسيارات الكهربائية الجديدة و»انتعاش ما بعد الوباء الذي نفد من الزخم».

وقد تتجه أسعار النفط للارتفاع إلى مستوى أعلى في الأشهر المقبلة مع تحرك كبار المنتجين، وخاصة المملكة العربية السعودية، لتقييد الإمدادات، ساعدت تخفيضات الإنتاج السابقة من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، أوبك+، على تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتلبية احتياجات بلدانها المتزايدة على الطاقة محلياً خلال أشهر الصيف.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن صادرات النفط الروسية انتهكت سقف الأسعار الذي وضعته مجموعة الدول السبع. وقالت إن الأسعار وصلت في المتوسط إلى 64.41 دولارًا للبرميل الشهر الماضي، فوق الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته المجموعة. وتم تصميم الحد الأقصى للأسعار للحد من قدرة موسكو على تمويل حربها في أوكرانيا مع تجنب الفوضى في أسواق الطاقة العالمية في نفس الوقت من خلال الاحتفاظ بنفطها في الأسواق ويحد من كيفية قيام الشركات بتحريك النفط الروسي عن طريق قطع الوصول لوساطات التأمين والشحن والخدمات الرئيسية الأخرى.

لقد غيرت القاعدة خريطة سلاسل إمداد النفط العالمية والصادرات من روسيا، المنتج الرئيسي، بعيدًا عن أوروبا ونحو آسيا. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن صادرات الخام إلى الهند والصين شكلت 80 ٪ من شحنات روسيا.

وبينما انخفض الطلب على النفط خلال جائحة كوفيد 19- ومع تحول العالم إلى أشكال أكثر اخضرارًا للطاقة، تقلصت الإمدادات أيضًا بسبب تخفيضات الإنتاج والاضطراب الناجم عن الغزو الروسي لأوكرانيا. وساعد الضغط الأخير، بقيادة تخفيضات الإنتاج الطوعية في المملكة العربية السعودية، على دفع الأسعار للأعلى وتم تداول خام برنت، وهو معيار قياسي دولي رئيسي، عند 88 دولارًا للبرميل يوم الخميس، وهو أعلى مستوى في ستة أشهر.

وكانت أسواق النفط بدأت تداولات الأسبوع الماضي بارتفاع قياسي وبالقرب من أعلى مستوياتها منذ منتصف أبريل الاثنين الماضي في أعقاب هجوم على مركز رئيسي لتصدير النفط الروسي، وامتداد تخفيضات الإنتاج من قبل السعودية وروسيا، أكبر منتجي أوبك+، حتى سبتمبر، مما زاد من شح الإمدادات. في غضون ذلك، توقع تقرير شهري من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الثلاثاء أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بمقدار 850 ألف برميل يوميًا إلى مستوى قياسي يبلغ 12.76 مليون برميل يوميًا في عام 2023، متجاوزًا آخر ذروة بلغت 12.3 مليون برميل يوميًا في عام 2019.

وأظهرت أحدث الأرقام من الولايات المتحدة - أكبر مستهلك للوقود في العالم - أن الطلب على الوقود ارتفع إلى 20.78 مليون برميل يوميا في مايو، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس 2019. وكشفت بيانات أن مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة انخفضت الأسبوع الماضي. وتشير الأرقام إلى انخفاض مخزونات النفط الخام في المتوسط بنحو 900 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام الأمريكية نمت بأكثر من 4 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو، أكثر بكثير من التوقعات لسحب 0.2 مليون برميل. وتأتي الزيادة بعد أن شهدت المخزونات أكبر سحب لها على الإطلاق في الأسبوع المنتهي في 21 يوليو بأكثر من 17 مليون برميل.

لكن البناء غير المتوقع الأسبوع الماضي أظهر أن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة قد يتراجع الآن، مع اقتراب نهاية موسم الصيف. وكشفت اخر البيانات بأن إنتاج النفط الأمريكي يسجل رقماً قياسياً هذا العام، مما يساعد على مواجهة التخفيضات السعودية. وسيرتفع إنتاج النفط الأمريكي هذا العام بوتيرة أسرع مما كان متوقعا في السابق، مما يوفر إمدادات خام إضافية للسوق التي تقلصت بسبب تخفيضات الإنتاج السعودي، وفقًا لتوقعات حكومية جديدة.

في غضون ذلك، قالت إدارة معلومات الطاقة إن استهلاك الولايات المتحدة من المنتجات المكررة هذا العام سيكون أقل مما كان متوقعا في السابق. وستستخدم البلاد وقودًا للطائرات بنسبة 4 ٪ أقل في الربع الثالث مما كانت عليه في توقعاتها السابقة، حيث بدأ ازدهار السفر الجوي في الولايات المتحدة يفقد قوته.

كما تم تعديل توقعات الوكالة لاستهلاك البنزين والديزل بشكل أدنى للربع الثالث والسنة بأكملها. ومع ذلك، زادت توقعات إدارة معلومات الطاقة لإجمالي الطلب على النفط في الولايات المتحدة هذا العام بسبب الاستخدام المتزايد لسوائل الغاز الطبيعي.

إلى ذلك، هذا الأسبوع، قد تبدأ شركات التكرير الهندية في البحث عن زيادة مشترياتها الفورية من النفط الخام الروسي درجة إيسبو من الشرق الأقصى، حيث إن خفض الإنتاج الروسي الطوعي بمقدار 500.000 برميل يوميًا هذا الشهر قد يلحق الضرر بإمدادات خام الأورال الروسي المفضل في الهند.

وأثارت سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة من الصين مخاوف بشأن تعافي الطلب في أكبر مستورد للنفط في العالم. وانخفضت واردات الصين من النفط أيضًا إلى ثاني أدنى مستوى لها هذا العام في يوليو، حيث نفد الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد. لكن من المتوقع الآن أن تطبق بكين المزيد من إجراءات التحفيز في الأشهر المقبلة، مما قد يساعد في دفع النشاط الاقتصادي والطلب على النفط في البلاد.

وأصدرت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، توقعاتها لشهر أغسطس وكانت تقريبًا صورة مثالية للارتفاع النفطي - مع توقعات الطلب الوردية حتى عام 2024 والإمدادات الفورية شديدة الضيق بفضل تخفيضات الإنتاج السعودية. ورفعت أوبك توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2024 إلى 2.6 ٪ من 2.5 ٪، بينما تركت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في 2024 دون تغيير عند 2.25 مليون برميل يوميًا.

في وقت قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز يوم الجمعة إن شركات الطاقة الأمريكية خفضت هذا الأسبوع عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع الخامس على التوالي. وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار خمسة إلى 654 في الأسبوع المنتهي في 11 أغسطس، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022. وكانت تلك أيضًا المرة الرابعة عشرة في آخر 15 أسبوعًا التي يقطع فيها عمال الحفر الحفارات. وقالت بيكر هيوز إن هذا يضع العدد الإجمالي لمنصة الحفر 109 حفارات، أو 14 ٪، أقل من هذا الوقت من العام الماضي، وبعد انخفاضه لثمانية أسابيع متتالية، استقر عدد منصات النفط عند 525 هذا الأسبوع، في حين انخفض عدد منصات الغاز خمسة إلى 123، وهو أدنى مستوى منذ فبراير 2022.

وتعافت العقود الآجلة للنفط الأمريكي مؤخرًا، حيث ارتفعت لمدة سبعة أسابيع متتالية، وارتفعت حوالي 3.1 ٪ حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت حوالي 7 ٪ في عام 2022، وفي الوقت نفسه، تراجعت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بنحو 40 ٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها تقريبًا، 20 ٪ العام الماضي.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار الغاز، كان إنتاج الغاز في الولايات المتحدة في طريقه للارتفاع من 98.13 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2022 إلى 103 مليارات قدم مكعب في اليوم في عام 2023 و104.1 مليارات قدم مكعب في اليوم في عام 2024، وفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة.

واردات الصين من النفط السعودي ترتفع رغم خفض إنتاج المملكة

الرياض

من المقرر أن تستورد الصين أكثر من 40 بالمئة من الخام من السعودية بموجب عقود محددة الأجل في سبتمبر رغم خفض الإنتاج من جانب واحد بواقع مليون برميل يوميا من أكبر مصدر للنفط الخام في العالم. وقال متعاملون مشاركون في السوق إن المصافي الصينية من المتوقع أن تتلقى ما يصل إلى 52 مليون برميل من شحنات النفط الخام الشهر المقبل، مقارنة بنحو 37 مليون برميل من المقرر أن تصل في أغسطس. وستأتي الزيادة الكبيرة مع بدء عقد توريد جديد بين شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو، وشركة التكرير الصينية رونغشنغ للبتروكيماويات.

وبموجب اتفاقية وقعتها أرامكو ورونغشنغ للبتروكيماويات الشهر الماضي، نجحت الأولى في إغلاق الصفقة بشراء حصة 10 ٪ في شركة التكرير الصينية مقابل 3.4 مليار دولار (24.6 مليار يوان صيني). وتشمل الصفقة توريد 480 ألف برميل يوميا من الخام العربي إلى أكبر مجمع صيني متكامل للتكرير والكيميائيات، المملوك لشركة زيجيانغ بتروليوم آند كيميكال التابعة لشركة رونغشنغ.

وقالت السعودية الأسبوع الماضي إنها ستمدد خفضها الطوعي أحادي الجانب البالغ مليون برميل يوميا من يوليو وأغسطس إلى سبتمبر، مضيفة أن الخفض يمكن تمديده أو تمديده وتعميقه. ويبلغ إنتاج المملكة لشهر سبتمبر 2023 حوالي 9 ملايين برميل في اليوم، كما هو الحال في يوليو وأغسطس.

وعلى الرغم من الخفض، من المتوقع أن تزود المملكة العربية السعودية بأحجام كاملة من النفط الخام في سبتمبر بموجب عقود مع مشترين آسيويين. وقالت أرامكو السعودية في وقت سابق من هذا الشهر إنها رفعت سعر البيع الرسمي لنفطها الخام العربي الخفيف إلى آسيا بمقدار 0.30 دولار للبرميل لشهر سبتمبر، إلى 3.50 دولارات فوق متوسط عمان / دبي. كما رفعت أرامكو سعر خامها العربي الخفيف إلى أوروبا بمقدار دولارين للبرميل، لكنها تركت خامها للولايات المتحدة كما هو عند 7.25+ دولارات مقابل أسكي لشهر سبتمبر.

وكانت واردات الصين من النفط الخام تراجعت في يوليو 18.8 بالمئة عن الشهر السابق إلى أدنى معدل يومي منذ يناير مع خفض المصدرين الرئيسيين الشحنات الخارجية واستمرار نمو المخزونات المحلية. وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك أن إجمالي شحنات الخام إلى أكبر مستورد للنفط في العالم في يوليو بلغ 43.69 مليون طن متري أو 10.29 مليون برميل يوميا. وسجلت واردات يونيو 12.67 مليون برميل يوميا كثاني أعلى مستوى على الإطلاق.

ومع ذلك، كانت واردات النفط أعلى بنسبة 17 ٪ من 8.79 مليون برميل يوميًا في العام السابق، وهي الفترة التي تعرض فيها الاقتصاد الصيني لضربة بسبب تفشي فيروس كورونا على نطاق واسع وعمليات الإغلاق الواسعة. وبلغ إجمالي واردات الخام للأشهر السبعة الأولى من العام 325.8 مليون طن متري، بزيادة 12.4 ٪ عن نفس الفترة من عام 2022.

وأظهرت بيانات من شركة تشوتشوانغ الاستشارية أنه على الرغم من انخفاض إجمالي الواردات، فقد رفعت المصافي المملوكة للدولة معدلات المعالجة في يوليو إلى متوسط 78 ٪ 82- ٪، بزيادة 2-3 نقاط مئوية عن يونيو. وكان من المتوقع أن يرتفع استهلاك البنزين وسط الطلب على السفر في الصيف.

وانخفضت مخزونات البنزين المحلية بنحو 3 ٪ بين منتصف يونيو ومنتصف يوليو، في حين ارتفعت مخزونات الديزل بنحو 2 ٪ مع استمرار ضعف حجم صادرات البضائع والتباطؤ في قطاع العقارات في خفض الطلب.

وأدى ارتفاع هوامش الربح للوقود في آسيا إلى ارتفاع صادرات المنتجات النفطية الصينية في يوليو ودعم معدلات المعالجة المرتفعة. وارتفعت صادرات الوقود المكرر الشهر الماضي بنسبة 55.8 ٪ لتصل إلى 5.31 مليون طن متري من 3.41 مليون طن متري قبل عام، بزيادة عن 4.51 مليون طن متري في الشهر السابق.

وكان قطاع التكرير المستقل في الصين قد سجل مستوى قياسي في اجمالي واردات النفط الروسي في يونيو، وعندما دخل حظر الاتحاد الأوروبي على الخام الروسي حيز التنفيذ في أوائل ديسمبر الماضي، توقف نشاط السوق من المشترين الصينيين مؤقتًا لفترة من الوقت، حيث طلبوا توضيحًا بشأن الخدمات اللوجستية وتمويل التجارة. ومع ذلك، فقد انتعش بشكل حاد بعد فترة وجيزة، حيث استفاد المشترون من وفرة أسعار براميل نفط خام الأورال وانخفاض أسعارها.

وفي العادة، يستغرق وصول شحنة الأورال الروسية إلى الصين أكثر من 35 يومًا. ومن بين جميع خامات الأورال التي وصلت إلى الصين في يونيو، ذهب حوالي 200 ألف برميل في اليوم إلى القطاع المملوك للدولة. وأدى ذلك إلى ارتفاع واردات مصافي التكرير المستقلة في الصين من الخام الروسي بشكل حاد بنسبة 32 ٪ إلى 1.36 مليون برميل في اليوم، أو 5.74 مليون طن متري، من أعلى مستوى قياسي سابق في يونيو.

ونظرًا لأن خام الأورال أصبح أكثر شيوعًا في الصين، فقد تقلص خصم الدرجة للتسليم في يوليو تدريجيًا إلى 8-9 دولارات للبرميل مقابل عقود خام برنت الآجلة على أساس تسليم في شاندونغ اعتبارًا من 10 أبريل، وفقًا لمصادر السوق في الصين. وبالمقارنة، كان سعر خام الأورال الروسية مقابل برنت الآجلة لتسليم مايو ناقصًا 13 إلى 14 دولارًا للبرميل على أساس تسليم في شاندونغ.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار شحنات نفط خام إسبو الروسي للتسليم في أغسطس إلى حوالي 6 دولارات للبرميل مقابل عقود برنت في بورصة لندن على أساس تسليم في شاندونغ، من خصومات تبلغ حوالي 7 دولارات للبرميل لتسليم يوليو، حسبما ذكرت المصادر.

وكانت واردات آسيا من النفط الخام ارتفعت إلى مستوى قياسي في يوليو، حيث واصل أكبر مشترين في المنطقة، وهما الصين والهند، شراء كميات كبيرة من النفط الروسي الأقل سعراً. ووصل إجمالي 27.92 مليون برميل يوميًا إلى آسيا في يوليو، وفقًا لبيانات جمعتها ريفينيتيف لأبحاث النفط، متجاوزًا أعلى مستوى سجله في مايو الماضي عند 27.35 مليون برميل يوميًا وأعلى من 27.53 مليون برميل يوميًا في يونيو.
وشكلت الصين أكبر قوة في واردات النفط العالمية، حيث تقدر رفينيتيف أن أكبر مشتر للخام في العالم شهد وصول 12.04 مليون برميل يوميًا في يوليو، وهو الشهر الثالث على التوالي الذي تجاوزت فيه الواردات 12 مليون برميل يوميًا. وظلت روسيا أكبر مورد للصين، حيث بلغ حجم خطوط الأنابيب والواردات البحرية 2.04 مليون برميل يوميًا في يوليو، بانخفاض عن 2.56 مليون برميل يوميًا في يونيو. ومع ذلك، لا يزال ذلك كافيا لتجاوز الواردات من السعودية، التي قدرتها رفينيتيف بنحو 1.82 مليون برميل يوميا في يوليو، انخفاضا من 1.94 مليون برميل يوميا في يونيو. ومن المرجح أن يكون انخفاض الواردات من كل من روسيا والمملكة العربية السعودية انعكاسًا لتخفيضات الإنتاج الإضافية التي أعلنها المنتجان الرئيسان في مجموعة أوبك + للدول المصدرة.

وزادت الصين الكميات التي تشتريها من منتجين آخرين، وعلى الأخص أنغولا، مع وصول الواردات في يوليو من الدولة الواقعة في جنوب إفريقيا إلى 900 ألف برميل يوميًا، ارتفاعًا من 450 ألف برميل يوميًا في يونيو ونحو ضعف متوسط 515 ألف برميل يوميًا في النصف الأول من عام 2023.

وزادت الصين أيضا وارداتها من عمان، المنتج في الشرق الأوسط خارج أوبك +، مع وصول 910 آلاف برميل يوميا في يوليو ارتفاعا من 760 ألف برميل يوميا في يونيو. وهذا يجعل عمان رابع أكبر مورد للصين في يوليو، بعد روسيا والسعودية والعراق. وخارج الصين، عزز المشترون الرئيسون الآخرون في آسيا أحجام الواردات في يوليو، حيث قدرت واردات الهند بأعلى مستوى في خمسة أشهر عند 4.94 مليون برميل يوميًا، وفقًا لرفينيتيف. وتواصل مصافي التكرير الهندية التعامل مع الخام الروسي المخفض، حيث قُدرت الواردات في يوليو بأعلى مستوى على الإطلاق عند 2.08 مليون برميل في اليوم.

ومع ذلك، فإن انخفاض الإنتاج الروسي إلى جانب تحركات موسكو لرفع أسعار التصدير قد يحد من شهية الهند للخام الروسي في الأشهر المقبلة. وتقدر واردات اليابان من النفط في يوليو بنحو 2.49 مليون برميل يوميا ارتفاعا من 2.11 مليون برميل يوميا في يونيو بينما قدرت واردات كوريا الجنوبية بنحو 2.76 مليون برميل يوميا ارتفاعا من 2.53 مليون برميل يوميا في يونيو.

وزادت الدول الآسيوية واردات مزيج النفط الروسي من خام الأورال بمقدار 4.5 مرات على أساس سنوي من مارس إلى مايو 2022، بحسب خبراء الطاقة في «ريستاد إنيرجي». واستنادًا إلى متوسط الفترة، ارتفعت واردات الهند من خام الأورال بنسبة 658 ٪ مقارنة بمستويات 2021، بينما بلغت الزيادة في الصين 205 ٪ ولآسيا ككل 347 ٪.

وأشارت ريستاد إنيرجي إلى أن «الهند برزت كمستورد هام لخام الأورال في المنطقة، مدفوعة بالهامش الجذاب للخام فيما يتعلق بدرجات الشرق الأوسط، والتي كانت تقليديًا العنصر الأساسي في البلاد». ونظرًا لأن خام الأورال يتمتع بملف مشابه لدرجات النفط في الشرق الأوسط ومحتوى منخفض من الكبريت، فقد استبدلت المصافي الهندية خامات الشرق الأوسط لصالح الأورال لعمليات مصافيها. ومع تمتع خام الأورال بالخصومات، فسيكون له ميزة هامش كبيرة على الدرجات الخام البديلة، مما يعني أنه من المرجح أن تزيد المصافي الهندية من واردات الأورال.

وأشارت الشركة إلى أنه «منذ أن بدأت المصافي الأوروبية في تجنب النفط الروسي في أواخر فبراير، شهدت واردات النفط الخام الروسية إلى أوروبا انخفاضًا قدره 554 ألف برميل يوميًا من 2.04 مليون برميل يوميًا إلى 1.49 مليون برميل يوميًا بين مارس ومايو. وفي الوقت نفسه، شهدت واردات النفط الروسية من قبل مصافي التكرير الآسيوية (بما في ذلك الصين) زيادة مقابلة قدرها 503 آلاف برميل في اليوم من متوسط يناير إلى فبراير 2022 البالغ 1.14 مليون برميل يوميًا إلى متوسط مارس إلى مايو 1.517 مليون برميل يوميًا.

وفي شهر مايو، كانت روسيا أكبر مورد للنفط للصين بطاقة 1.98 مليون برميل، مرتفعة بنسبة 55 ٪ على أساس سنوي، متجاوزة إمدادات المملكة العربية السعودية التي زودت الصين بنحو 1.84 مليون برميل يوميًا في مايو. وشملت الإمدادات الروسية بما في ذلك عبر خط أنابيب إسبو (خط أنابيب النفط شرق سيبيريا - المحيط الهادئ) والنقل البحري.

وتشير البيانات، التي تظهر أن روسيا أعادت ترتيب كبار الموردين لأكبر مستورد للنفط الخام في العالم بعد فجوة استمرت 19 شهرًا، إلى أن موسكو قادرة على العثور على مشترين لنفطها على الرغم من العقوبات الغربية، رغم أنها اضطرت إلى خفض الأسعار.

البنك الدولي يتوقع انخفاض أسعار الطاقة 25.8 % عام 2023

الرياض

من المتوقع أن يشهد معدل التضخم المحلي ارتفاعًا سنويًا مستقراً نسبيًا خلال الربع الثالث من العام الحالي 2023، وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها توقع استمرار الأداء الإيجابي للطلب المحلي مدعوماً باستمرار ارتفاع مستويات التوظيف بين السعوديين، واستمرار الأنشطة السياحية والترفيهية وبداية العام الدراسي، مقابل التوقع باستمرار الانخفاض في أسعار الأغذية والمشروبات عالمياً.

وعلى الجانب الآخر، تشير توقعات البنك الدولي لمؤشر أسعار السلع العالمية الأساسية، إلى وجود ضغوط انكماشية في جميع القطاعات لعام 2023م، حيث تشير التوقعات إلى انخفاض أسعار الأسمدة بنسبة 36.9 %، وأسعار الطاقة بنسبة 25.8 %، وأسعار المعادن بنسبة 8.9 %، وأسعار الأطعمة بنسبة 7.9 %، وأسعار الزراعة بنسبة 7.2 %، وأسعار المواد الأولية بنسبة 5.7 %، وأسعار المشروبات بنسبة 5.0 % .

ووفقاً لتقرير التضخم للربع الثاني لعام 2023 والذي أصدره البنك المركزي السعودي، وبالنظر إلى مستويات الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأبرز الدول المصدرة للمملكة، وبحسب بيانات الربع الثاني من عام 2023م، جاءت الصين في مقدمة الدول المصدرة للمملكة، وقد سجلت ارتفاعًا سنويًا في معدل التضخم نسبته 0.1 %، في حين سجلت انخفاضًا نسبته 0.2 %، مقارنة بالربع السابق، فيما شهد معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعًا سنوياً نسبته 4.0 %، في الربع الثاني من عام 2023م، وارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.2 %، وشهد مستوى الأسعار في الهند ارتفاعًا سنوياً نسبته 4.6 %، وارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.4 %، وسجل معدل التضخم في اليابان ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.4 %، وارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.7 %، كذلك شهد معدل التضخم في كوريا الجنوبية ارتفاعًا سنوياً نسبته 3.2 %، وارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.6 %، مقارنة بالربع الأول من عام 2023م.

قانون خفض التضخم الأمريكي بين «جزرة» الحوافز المالية و«عصا» العقوبات التنظيمية الاقتصادية

بعد عام على إقرار «قانون خفض التضخم»، ما زال الرئيس الأمريكي جو بايدن يعاني لإقناع الأمريكيين بجدوى هذه الخطة التاريخية للتحول في مجال الطاقة التي أقر بأنه كان ليختار لها اسما مغايرا في حال أتيحت له فرصة تعديله.

وتعد الخطة مشروعا طموحا يهدف إلى تسريع انتقال الولايات المتحدة نحو الطاقة النظيفة وإعادة بناء قوتها الصناعية وتعزيز العدالة الاجتماعية، وفقا لـ«الفرنسية».

ولدى توقيع بايدن الخطة المقدرة تكلفتها بـ750 مليار دولار لتحويلها قانونا في 16 أغسطس 2022، كان أكبر اقتصاد في العالم يعاني تبعات تسارع التضخم الذي أثر بشكل كبير في شعبية الرئيس الديمقراطي.

كان إطلاق اسم «قانون خفض التضخم» IRA على الخطة منطقيا في حينه، رغم أنها هدفت بشكل أساسي عبر زهاء 350 مليار دولار من الإعانات الحكومية والإعفاءات الضريبية، إلى تسريع الانتقال نحو مصادر الطاقة المتجددة.

وقال بايدن في اجتماع عقد حديثا مع مانحين في ولاية يوتا (غرب) «تمنيت لو أنني لم أسمها على هذا النحو، لأنها لا تتعلق بالتضخم بقدر ما تتعلق بتوفير بدائل تحفز على النمو الاقتصادي».

وأتى الاجتماع غداة تدشين بايدن (80 عاما) الذي يعتزم الترشح لولاية ثانية في البيت الأبيض في 2024، مشروعا للطاقة المستدامة، قال، إنه يجسد أفضل ما يقدمه «قانون خفض التضخم».

ويشمل المشروع في ولاية نيو مكسيكو المجاورة، بناء توربينات الرياح لتوليد الكهرباء في موقع كان يضم مصنعا لصحون البلاستيك، في ولاية تعاني الآثار المدمرة للتغير المناخي، مثل، حرائق الغابات ودرجات حرارة قصوى.

وقال البيت الأبيض، إن قانون خفض التضخم شكل منذ إقراره، حافزا لاستثمارات خاصة في قطاع الطاقة النظيفة بلغت قيمتها 110 مليارات دولار. وأثارت الخطة قلق الأوروبيين وحلفاء آخرين حيال هدفها المعلن باستقلالية واشنطن في المجال الصناعي.

ورأت لوري بيرد من مجموعة معهد الموارد الدولية «وورلد ريسورسز اينستيتوت» البيئية أن القانون «هو التشريع الأهم في مجال المناخ والطاقة النظيفة في تاريخ الولايات المتحدة».

وأوضحت أن الحوافز التي يوفرها «مصممة لتستمر عقدا من الزمن»، وآثارها «من المفترض أن تبقى فترة أطول من ذلك».

ووفق دراسة أجرتها تسعة فرق من باحثين أمريكيين، يفترض أن يؤدي القانون إلى خفض الانبعاثات في الولايات المتحدة بما بين 43 إلى 48 في المائة بحلول 2035، مقارنة بمستويات 2005.

وتبقى هذه النسبة ما دون الهدف المعلن للمسؤولين الأمريكيين بخفض الانبعاثات إلى النصف بحلول 2030.

ويرى عديد من الناشطين البيئيين أن بلوغ هذا الهدف لن يتحقق سوى من خلال مزيج بين «جزرة» الحوافز المالية و«عصا» العقوبات التنظيمية، على رغم أن الأخيرة قد تواجه عقبات أساسية في حال وصلت إلى حد المراجعة أمام المحكمة العليا التي يهيمن عليها المحافظون.

في الوقت الراهن، يبقى الهم الملح للرئيس الأمريكي إيجاد وسائل للاستفادة قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2024، مما يسميه «بايدنوميكس»، في إشارة إلى خطته الاقتصادية المستندة إلى الواقع الراهن للاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى مستقبله المستند جزئيا إلى قانون خفض التضخم وبرامج استثمارية ضخمة في مجال التكنولوجيا والبنى التحتية.

واطلعت أغلبية الأمريكيين بشكل مبهم فقط على الوعود المتنوعة لهذه البرامج، دعم تطوير الحوسبة الكمية لمواجهة المنافسة الصينية، بناء ملايين السيارات الكهربائية وتوفير الوظائف بالتوازي، خفض سعر الأنسولين وتسهيل الاتصال بالإنترنت.

وقال بايدن للمانحين في يوتا، إن «الناس لا يعرفون أن التغييرات التي تحصل هي نتيجة لما قمنا به»، معتبرا أن تحقيق ذلك «سيتطلب بعض الوقت».

وانتقد الحزب الجمهوري في بيان «محاولة بايدن اليائسة لتسويق ما يسمى قانون خفض التضخم»، واصفا إياه بأنه عملية «احتيال».

وسخر الرئيس من انتقادات خصومه الجمهوريين، مشيرا إلى أنهم لا يمانعون الحصول على تمويل من قانون خفض التضخم عندما يكون مخصصا لدوائر انتخابية يحظون بالأفضلية فيها.

وخص الرئيس الأمريكي في تصريحات الأربعاء العضو في الكونجرس لورين بوبرت، مشيرا بسخرية إلى أنها «انتقدت إقراره» لكنها «ترحب به الآن» بعدما أسهم في تمويل مصنع ضخم لبناء توربينات الرياح في ولايتها كولورادو.

بدوره، لفت جيفري شوت الباحث البارز لدى «معهد بيترسون للاقتصادات الدولية» إلى أن التشريع جاء بـ«تداعيات غير مقصودة» عبر تقييد التجارة مع أبرز حلفاء الولايات المتحدة.

وكانت إعفاءات ضريبية للمستهلكين تصل قيمتها إلى 7500 دولار لشراء مركبات كهربائية تم تجميعها في الولايات المتحدة من بين النقاط العالقة.

ويستوجب الحصول على الإعفاء كاملا بأن تتضمن بطاريات المركبات نسبة من المعادن الأساسية التي يعود مصدرها إلى الولايات المتحدة أو الدول التي تقيم معها اتفاقيات للتجارة الحرة، ما يترك الاتحاد الأوروبي واليابان خارج الحسابات.

وأثار الأمر حفيظة هذه الدول فيما وسع المسؤولون الأمريكيون في نهاية المطاف الوصول إلى المساعدات المرتبطة بالمركبات النظيفة، مشيرين في مارس إلى أن الشرط المرتبط باتفاقيات التجارة الحرة يمكن أن يشمل أيضا اتفاقيات مهمة بشأن المعادن تم التفاوض عليها أخيرا.

ويشمل ذلك اتفاقا أبرم قبل فترة قصيرة بين اليابان والولايات المتحدة، ما يفتح الباب للحصول على مزايا من جزء من الدعم.

وقال شوت إن «جزءا من التوتر في البداية كان بسبب.. المراجعات الأخيرة لقانون خفض التضخم التي تمت على عجل وبشكل سري».

وأضاف أنه بدا هناك «غياب للفهم بأن حلفاء الولايات المتحدة ليسوا جميعا شركاء لها في اتفاقيات للتجارة الحرة»، ما دفع وزارة الخزانة لبدء «محاسبة إبداعية» لتحديد كيفية تطبيق القانون.

وأوضح ملترز بأن الولايات المتحدة «حاولت سريعا الاستجابة لهذه المخاوف عبر التفاوض على هذا النوع من الاتفاقيات الثنائية»، في إشارة إلى الاتفاق مع اليابان والجهود الأوروبية للتوصل إلى اتفاقيات مشابهة. وأكد أن ذلك خفف من حدة المخاوف.

وبينما حذرت من مخاطر حرب في مجال الدعم، ردت كندا مذاك بإدخال حوافز مشابهة لتلك الواردة في قانون خفض التضخم.

وفي أبريل، أعلنت عن دعم يصل إلى 13.2 مليار دولار كندي (9.8 مليارات دولار) على مدى عشرة أعوام لأول محطة بطاريات تابعة لفولكسفاجن في الخارج ومقرها أونتاريو.

بدورها، تأمل كبرى شركات تصنيع السيارات الكورية الجنوبية «هيونداي» إنتاج سيارات كهربائية تم تجميعها في الولايات المتحدة مؤهلة للدعم في موقع قيد التشييد في جورجيا.

وأقامت شركات كورية جنوبية غيرها شراكات مع أخرى في الولايات المتحدة لبناء خطوط تجميع تتوافق مع متطلبات قانون خفض التضخم، مثل المشروع المشترك بين «سامسونج إس دي آي» و«جنرال موتورز» لبناء معمل لبطاريات السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة.

وجاء في تحليل لثلاثة خبراء اقتصاد من البنك المركزي الأوروبي في يوليو أن «قانون خفض التضخم سيفيد الولايات المتحدة عبر إنتاج إضافي وتخفيف الاعتماد الاستراتيجي بمواجهة الصين».

وأضافوا في مقال نشره مركز أبحاث السياسة الاقتصادية «ستحقق الولايات المتحدة مكاسب من تأثيرات الانتقال الإيجابية، ليزداد الإنتاج بنسبة 6 في المائة إلى 30 في المائة في المعدات الكهربائية والبصرية».

ولفتوا إلى أن ذلك يأتي على حساب الصين وإلى حد أقل الاتحاد الأوروبي. وبينما يرتبط الانتقال بحصة صغيرة من إجمالي الإنتاج، يمكن للخسائر في قطاعات معينة أن تكون أكبر.

لكن منذ التوقيع على قانون المناخ، تم الإعلان عن استثمارات صناعية جديدة بقيمة 75 مليار دولار على الأقل، بحسب المحلل في مجال السياسات جاك كونيس من معهد «إبداع الطاقة، السياسية والتكنولوجيا».

وأفاد مركز الأبحاث الأوروبي «بروغل» في تقرير هذا العام بأن حجم حزم الدعم المنصوص عليها في قانون خفض التضخم يمكن أن يكون معادلا لتلك المتاحة في أوروبا، لكن حزم الدعم الأمريكية في مجال التكنولوجيا النظيفة «أبسط وأقل تشتتا».

يمكن لعوامل كهذه أن تزيد جاذبية الدعم الأمريكي بالنسبة للأعمال التجارية، في وقت تواجه أوروبا أيضا ارتفاعا في تكاليف الطاقة بعد الحرب الروسية في أوكرانيا.

وقال ملترز «إذا كنت في قطاع طاقة مكثفة مثل الكيماويات.. تبدو الولايات المتحدة جذابة بشكل أكبر، برأيي أن مجموعة أوسع من العوامل هي التي توفر تحديات مرتبطة بالتنافسية في أوروبا».

وأكد « «قانون خفض التضخم جزء منها.. لكنه ليس الوحيد».

3 عوامل تدعم الأسواق .. قوة السفر الجوي وتوليد الكهرباء ونشاط البتروكيماويات الصيني

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون استمرار مكاسب أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد سبعة أسابيع من المكاسب المتتالية بفعل تنامي الطلب واستمرار قيود العرض من جانب تحالف «أوبك +»، مسلطين الضوء على المعنويات الإيجابية بعد بيانات «أوبك» التي احتفظت فيها بتوقعات نمو قوية للطلب على النفط لـ2023 و2024، وتعديل توقعات نمو إمدادات السوائل من خارج «أوبك» إلى 1.5 مليون برميل في اليوم في 2023.

ولفت المحللون في تصريحات لـ«الاقتصادية»، إلى انخفاض إنتاج أوبك ليوليو بمقدار 836 ألف برميل في اليوم إلى متوسط 27.31 مليون برميل في اليوم، حيث تواصل «أوبك» توقع نمو الطلب على نفطها بشكل كبير حتى نهاية 2023 وإن كان بمعدل أقل قليلا مما توقعته سابقا، في إشارة إلى أنها تتوقع تشديدا كبيرا في السوق في الأشهر المقبلة.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة «إن النفط الخام على الأرجح سيواصل وتيرة المكاسب للأسبوع الثامن على التوالي بدعم من تعافي الطلب العالمي واستمرار وتمديد تخفيضات تحالف أوبك +».

ونوه بتأكيد وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية مدعوما بقوة السفر الجوي في الصيف وزيادة استخدام النفط في توليد الطاقة وتزايد نشاط البتروكيماويات الصيني، موضحا أن مخزونات النفط الخام والمنتجات سجلت انخفاضا حادا ومن المتوقع أن تتقلص المخزونات بشكل أكبر في الخريف.

ويرى، داميرتسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية أن النفط الخام سجل هذا الأسبوع أعلى مستوى في ستة أشهر فوق 88 دولارا للبرميل وسط عودة ظهور نمو الاستهلاك ما بعد الوباء في استخدام الوقود وضبط الإمدادات من قبل تحالف «أوبك +» بقيادة السعودية.

ونوه بأن الانخفاض في الطلب العالمي على النفط خلال أزمة كورونا قبل ثلاثة أعوام أدى إلى تنامي تكهنات بأن الاستهلاك قد يكون قريبا من الذروة مع اكتساب العمل عن بعد شعبية كبيرة، كما وسعت الحكومات جهودها في الابتعاد عن الوقود الأحفوري لتجنب تغير المناخ الكارثي. بدوره يشير بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إلى أن أسعار النفط تواصل المكاسب مع انحسار المخاوف بشأن تباطؤ النمو العالمي حيث فاجأ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الأوساط الاقتصادية بشكل كبير في يوليو كما جاء الناتج المحلي الإجمالي البريطاني أفضل من المتوقع، لكنه لا يزال عند مستويات منخفضة. وأوضح أن ديناميكية العرض والطلب لنفط «أوبك» تقود السوق، كما من المرجح أن أسعار النفط ستظل مرتفعة حتى نهاية العام، ووفقا لآخر تقرير تحتفظ «أوبك» بتوقعاتها للطلب على النفط التي ترى نموا قدره 300 ألف برميل يوميا للربع الثاني و1.3 مليون برميل في اليوم في الربع الثالث ومليونا برميل في اليوم للربع الرابع.

وتتفق أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية مع أن استمرار المكاسب الأسبوعية هو مؤشر على الاتجاه الصعودي للأسعار بوتيرة قوية بدعم من الطلب، موضحة أن بيانات وكالة الطاقة الدولية تظهر أن استخدام النفط أصبح أقوى من أي وقت مضى وستشكل الصين 70 في المائة من نمو الطلب لهذا العام.

وأشارت إلى أن الأسواق العالمية تشهد تضييقا، تاركة مخزونات النفط في الدول المتقدمة أقل بنحو 115 مليون برميل من متوسط الأعوام الخمسة، إذ إن المخزونات العالمية من المقرر أن تستنفد 1.7 مليون برميل في اليوم في النصف الثاني من العام مع ضغوط الارتفاع التضخمي المتجدد على المستهلكين الذي يعرض الانتعاش العالمي للخطر، مشيرة إلى أن «أوبك +» قد تعمق التخفيضات الحالية إذا لزم الأمر.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط الجمعة بعد أن توقعت وكالة الطاقة الدولية طلبا عالميا قياسيا وتقلص الإمدادات، ما دفع النفط إلى تحقيق مكاسب للأسبوع السابع على التوالي في أطول سلسلة مكاسب منذ 2022. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا أو 0.5 في المائة لتبلغ عند التسوية 86.81 دولار للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 37 سنتا أو 0.5 في المائة لتسجل 83.19 دولار للبرميل عند التسوية، وحقق كلا الخامين مكاسب أسبوعية بنسبة 0.5 في المائة.

وارتفعت معنويات المستثمرين جراء بيانات اقتصادية أمريكية صدرت هذا الأسبوع، ما أثار التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقترب من إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة. وقال كريج إيرلام المحلل لدى «أواندا»، «إن تخفيض الإمدادات وتحسن التوقعات الاقتصادية بثا التفاؤل في صفوف مستثمري النفط». لكنه أشار إلى علامات تدل على تقلص الزخم بعد ارتفاع مستمر في الأسعار. وسجل خام برنت الخميس أعلى مستوياته منذ يناير غداة تسجيل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أعلى مستوياته هذا العام. وكانت آخر مرة ارتفع فيها سعر خام برنت لمدة سبعة أسابيع متتالية في الفترة من يناير إلى فبراير 2022 قبل الحرب الروسية في أوكرانيا، وأثرت البيانات الاقتصادية غير المستقرة القادمة من الصين في المعنويات. وبينما أظهرت بيانات الجمارك ارتفاع واردات النفط الخام على أساس سنوي، انخفض إجمالي صادرات الصين 14.5 في المائة في يوليو مع تراجع واردات الخام الشهرية من مستويات مرتفعة تقترب من القياسية في يونيو إلى أدنى مستوياتها منذ يناير.

من جانب آخر، انخفض العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار خمس منصات مرة أخرى هذا الأسبوع، حيث تقلص إجمالي عدد الحفارات إلى 654 هذا الأسبوع.

وذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أنه حتى الآن هذا العام تم تسجيل خسارة 125 من منصات الحفر النشطة حيث انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 421 منصة مقارنة بعدد الحفارات في بداية 2019 قبل تفشي الوباء.

ولفت إلى بقاء عدد حفارات النفط على حاله هذا الأسبوع عند 525 بانخفاض 96 حتى الآن في عام 2023، وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار خمس منصات إلى 123 وهو ما يمثل خسارة 33 منصة غاز نشطة منذ بداية العام حيث ظلت الحفارات المتنوعة على حالها

ونوه التقرير بانخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بحفارين 19- منصة أقل من الوقت نفسه من العام الماضي- حيث انخفض عدد الحفارات في «إيجل فورد» بمقدار حفار واحد، وهو الآن أقل بـ19 من هذا الوقت من العام الماضي. وأشار إلى ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 12.6 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 4 أغسطس -وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية- وهي أعلى مستويات الإنتاج وفقا للبيانات الأسبوعية منذ عام 2019، وقد ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن 400 ألف برميل يوميا منذ عام.

أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا.. السعودية في القائمة

أحمد عمار

الطاقة

تصدّرت الولايات المتحدة والصين والهند قائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا، خلال العام الماضي (2022)، وسط استمرار ارتفاع إجمالي الطلب العالمي، مع التعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة كورونا.

وتوضّح المراجعة الإحصائية السنوية للطاقة الصادرة عن شركة النفط الإيطالية إيني، أن إجمالي استهلاك العالم من النفط، خلال العام الماضي، ارتفع إلى 99.916 مليون برميل يوميًا، مقابل 97.658 مليون برميل يوميًا خلال العام السابق له (2021).

وتُظهر البيانات أن أكثر 10 دول استهلاكًا للنفط، خلال العام الماضي، استحوذت على 61.5% من إجمالي الطلب العالمي؛ إذ بلغ استهلاكها نحو 61.52 مليون برميل يوميًا، مقابل 60.75 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة قائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا خلال العام الماضي، اعتمادًا على رصد لبيانات إيني الإيطالية.

أكثر 5 دول استهلاكًا للنفط

جاءت الولايات المتحدة في مقدمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا، خلال العام الماضي، بحجم بلغ 20.43 مليون برميل يوميًا، مقابل 20.034 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

ورغم تراجع استهلاكها السنوي من الخام خلال 2022 بنسبة 2.7% مع تداعيات كورونا؛ فقد جاءت الصين في المركز الثاني بنحو 15.001 مليون برميل يوميًا، مقابل 15.419 مليون برميل يوميًا في عام 2021. ويوضح الرسم التالي، الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة، أرقام استهلاك الصين من النفط الخام بين عامي 2012 و2023

وفي المركز الثالث بقائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا العام الماضي، حلّت الهند بحجم استهلاك بلغ 5.145 مليون برميل يوميًا من النفط، مقابل 4.765 مليون برميل يوميًا في عام 2021. بينما جاءت روسيا في الترتيب الرابع بكمية وصلت إلى 3.760 مليون برميل يوميًا، مقابل 3.655 مليون برميل يوميًا في العام السابق له.

وحلّت السعودية خامسةً بقائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا، بنحو 3.717 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 3.494 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

تراجع استهلاك اليابان

سجّلت اليابان تراجعًا في استهلاكها السنوي من النفط بنسبة 1.3%، خلال العام الماضي، ليبلغ 3.369 مليون برميل يوميًا، مقابل 3.415 مليون برميل يوميًا في 2021، وتحلّ في المركز السادس بقائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا.

وارتفع استهلاك البرازيل من النفط، خلال العام الماضي، إلى 3.067 مليون برميل يوميًا، مقابل 3.006 مليون برميل يوميًا، لتكون في المركز السابع عالميًا، وفق الأرقام التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وحلّت في المركز الثامن بقائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا، كوريا الجنوبية بحجم استهلاك بلغ 2.582 مليون برميل يوميًا من النفط، خلال العام الماضي، مقابل 2.578 مليون برميل يوميًا عام 2021.

وفي الترتيب التاسع، جاءت كندا بحجم استهلاك من النفط بلغ 2.283 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 2.259 مليون برميل يوميًا في 2021.

وحلّت ألمانيا في المركز العاشر بقائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا بكمية بلغت 2.171 مليون برميل يوميًا، مقابل 2.126 مليون برميل يوميًا خلال عام 2021.

ماذا عن توقعات الطلب؟

توقعت وكالة الطاقة الدولية تسجيل الطلب العالمي على النفط، بنهاية العام الجاري (2023)، مستوى قياسيًا جديدًا يبلغ 102.2 مليون برميل يوميًا؛ أي بزيادة سنوية تصل إلى 2.2 مليون برميل يوميًا.

وخفضت وكالة الطاقة توقعاتها لنمو الطلب على النفط عالميًا إلى مليون برميل يوميًا، خلال عام 2024، مقابل التقديرات السابقة البالغة 1.1 مليونًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

بينما تشير توقعات منظمة أوبك للعام المقبل (2024) إلى أن الطلب على النفط سينمو بمقدار 2.25 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 104.25 مليون برميل يوميًا.

ويرصد الرسم التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، تقديرات الطلب على النفط لدى منظمة أوبك

بينما جاءت توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية مختلفة؛ إذ تقدر أن الطلب العالمي على النفط سينمو، خلال العام المقبل، إلى 102.80 مليون برميل يوميًا.

مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية في الإمارات يحظى باستثمارات جديدة

الطاقة

يشهد مشروع مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية في دولة الإمارات، استثمارات جديدة لتنفيذ مرحلته السادسة، بحسب إعلان حكومة دبي، اليوم الأحد 13 أغسطس/آب.

فقد اختارت هيئة كهرباء ومياه دبي، شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، لتنفيذ المرحلة السادسة من المجمع بقدرة 1800 ميغاواط بتقنية الألواح الشمسية الكهروضوئية وفق نظام المنتج المستقل للطاقة، وباستثمارات تصل إلى نحو 5.51 مليار درهم (1.5 مليار دولار أميركي). وأعلنت الهيئة، في بيان صحفي حصلت منصة الطاقة على نسخة منه، حصولها على أدنى سعر تنافسي عالمي بلغ 1.6215 سنتًا أميركيًا للكيلووات/ساعة لهذه المرحلة. وكانت الهيئة قد أعلنت المناقصة في 15 نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي (2022)، وتلقّت 23 طلب تأهيل من مطورين عالميين لتنفيذ المشروع. من جانبه، كشف العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي سعيد محمد الطاير، عن تطورات تلك الخطوة، وما تمثله لدولة الإمارات التي تتطلع إلى التحول للطاقة المتجددة.

وقال إننا «نسعى لتحقيق رؤية نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لتحويل دبي إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، كما نعمل على تحقيق أهداف إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، وإستراتيجية الحياد الكربوني 2050 لإمارة دبي لتوفير 100% من إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة في دبي من مصادر الطاقة النظيفة». وأضاف أن الهيئة في سبيل ذلك أطلقت العديد من المشروعات الرائدة في مجال الطاقة المتجددة؛ بما في ذلك مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية، أكبر مجمع للطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم باستعمال نموذج المنتج المستقل للطاقة، وستبلغ طاقته الإنتاجية 5000 ميغاواط بحلول عام 2030 باستثمارات تصل إلى 50 مليار درهم.

مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية

تنتهج دولة الإمارات أحدث التقنيات تمهيدًا لاستكمال مراحل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، الذي يحظى باهتمام كبير من الحكومة والقائمين عليه. يقول الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي سعيد محمد الطاير إننا «حريصون على استكمال مراحل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية وفقًا لأعلى المعايير العالمية باستعمال أحدث تقنيات الطاقة الشمسية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام من خلال زيادة نسبة الطاقة المتجددة والنظيفة».

وفيما يتعلق بدور هذا المجمع العملاق في خفض الانبعاثات، أوضح «الطاير» أن المشروع سيخفض أكثر من 6.5 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا.

وأشار إلى تشغيل المرحلة السادسة بتقنية الألواح الشمسية الكهروضوئية باستعمال نموذج المنتج المستقل للطاقة على مراحل بدءًا من الربع الرابع من عام 2024.

وبحسب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي سعيد محمد الطاير، من المقرر توقيع وثائق المشروع قريبًا، إلى جانب اتفاقية شراء الطاقة والإغلاق المالي.

وتصل القدرة الإنتاجية الحالية لمجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية إلى 2427 ميغاواط، تمثل 16.3% من إجمالي القدرة الإنتاجية للكهرباء في دبي، وستصل هذه النسبة إلى 24% عام 2026 مع استكمال المرحلة السادسة والمراحل قيد التنفيذ من المجمع، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

معلومات عن مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية
مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية هو أكبر مشروع للطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم، وتعمل هيئة كهرباء ومياه دبي على تنفيذ مشروعات أخرى بقدرة 433 ميغاواط.

ومع دخول المرحلة السادسة من المجمع بقدرة 1800 ميغاواط حيز التنفيذ، ستصل القدرة الإجمالية لمراحل المجمع إلى 4666 ميغاواط.

ويحظى مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية باهتمام كبير من المطورين العالميين؛ الأمر الذي يعكس ثقة المستثمرين بالمشروعات الكبرى التي تتبناها حكومة دبي؛ إذ اجتذبت هيئة كهرباء ومياه دبي استثمارات ضخمة إلى الدولة من القطاع الخاص والمصارف الأجنبية؛ ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية إلى اقتصاد دبي ودولة الإمارات.

شكراً